

## تفعيل دور الجباية العادية في الجزائر في ظل مواجهة تداعيات جائحة كورونا

سهام طالب حسين<sup>1\*</sup>، يعقوب محمد<sup>2</sup>

<sup>1\*</sup> جامعة محمد البشير الإبراهيمي، قسم العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر  
<sup>2</sup> مخبر تحليل و استشراف و تطوير الوظائف والكفاءات بجامعة معسكر، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، الجزائر

### Article Info

#### Article history:

Received : July – November 2021

Received in revised form : July – November 2021

Accepted : July – November 2021

DOI: 10.46988/ICAF.01.12.2021.030

### ملخص

ارتأينا من خلال دراستنا هذه الى تسليط الضوء حول المساهمة الكبيرة التي قدمتها الجباية العادية في الحد من تداعيات جائحة كورونا التي مست العالم وهزت أكبر اقتصاداته، حيث أن الجباية العادية كانت الحل الأفضل لانعاش الاقتصاد الوطني بعد شل حركة التعاملات الاقتصادية الخارجية لكل الدول مما أدى إلى انهيارها بالكامل. تضمنت دراستنا عرضا متكاملا لأهم الإجراءات، القوانين والمراسيم، والتعليمات الجبائية التي أصدرتها الدولة الجزائرية لسد العجز الذي شهده اقتصادها ولتحريك عجلة هذا الأخير نحو الأمام بعيدا عن التركيز على الجباية البترولية التي كانت أكبر المتضررين من جائحة كورونا، و توصلنا من خلال ما تم عرضه إلى أن الجزائر قامت باتباع سياسة اصلاح جديدة على المستوى الاقتصادي و الجبائي بهدف الاعتماد على المصادر الداخلية للبلاد مع العمل على التخلص من التبعية الخارجية، حيث قامت الدولة بسن العديد من الامتيازات، والتسهيلات الجبائية التي سعت من خلالها إلى : تخفيف العبء الضريبي على المواطن، دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة، تقديم التعويضات اللازمة لأصحاب المهن الحرة، رفع مستوى التحصيل الضريبي، كسب ثقة المجتمع .. الخ، حيث ان كل هذه الاجراءات استطاعت أن تخفف من تداعيات جائحة كورونا من جهة كما انها فغلت دول الجباية العادية في المجتمع ككل من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الجباية العادية، الامتيازات الجبائية، التسهيلات الجبائية، دعم الاقتصاد الوطني

### 1. مقدمة

يواجه العالم حاليا تحديات وأزمات صحية واقتصادية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، حيث يزداد قلق الدول والمنظمات الدولية المختلفة يوما بعد يوم حول الآثار والتداعيات الاقتصادية المترتبة على الإجراءات الاحترازية التي اتخذت مؤخرا لإبطاء معدلات تفشي العدوى من الجائحة في كافة بلدان العالم والتي كان أهمها الإنغلاق الاقتصادي الكبير الذي اتخذته كل الدول على مستواها و اتجاه بعضها البعض.

شلت جائحة كورونا الاقتصاد العالمي بشكل كلي تقريبا كما أدت إلى انهيار كبير لأسعار المحروقات عبر العالم مما أدى إلى تضرر كبير للعديد من الدول المصدرة لها وهنا نذكر بالخصوص الجزائر لكونها تعتمد على هذا المورد بشكل كبير في تمويل تنميتها المختلفة، وفي هذا الإطار اتخذت الجزائر لمواجهة جائحة كورونا العديد من التدابير والإجراءات الدفاعية والقائية التي تسعى من خلالها إلى الحد من الآثار الجانبية العديدة للجائحة على المجتمع الذي تضرر بشكل كبير جزئيا، والتي نذكر من أهمها تلك التي تخص الجباية العادية لأن هذه الأخيرة تعتبر الوسيط المباشر بين الدولة و مواطنيها وبالتالي فان تأثيرها سوف يبرز بشكل سريع و كبير على المجتمع ككل لأن المواطن هو من يتحملها بشكل مباشر، و في هذا الصدد فإننا سوف نطرح التساؤل التالي :

#### كيف تقوم الجزائر بالحد من تداعيات جائحة كورونا جبايا؟

وللتغلغل أكثر في الإشكالية المطروحة سوف نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يعني مفهوم الجباية العادية في الجزائر؟
  - ماهي أهمية الجباية العادية للاقتصاد الوطني الجزائري؟
  - كيف ساهمت الجباية العادية في الجزائر من الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا؟
- وللإجابة على الأسئلة المطروحة نقترح الفرضيات التالية:
- تقوم الجزائر بالحد من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد والمجتمع بتقديم التسهيلات الجبائية الممكنة.**
- الجباية العادية هي خليط من الضرائب، الرسوم والأتوات .
  - الجباية العادية أداة لتوجيه سلوكيات والنشاطات الاقتصادية وضمان التوازن المالي وتمويل الإيرادات العامة .
  - تعمل الجباية العادية على تخفيف العبء الضريبي على المواطنين.

#### 1.1. أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته انطلاقا من الاعتبارات التالية.

- دور الجباية العادية في دعم الثروة البشرية للبلاد والتي تعتبر السر الجوهري وراء دفع عجلة الاقتصاد الوطني.
  - الجباية العادية لها دور دائم في الدولة عكس الجباية البترولية التي تزور بزوال المورد الطبيعي.
  - خطورة الموقف الذي تعيشه الجزائر في ظل انغلاقها على العالم بسبب تفشي فيروس كورونا.
  - الانخفاض الكبير في التعاملات الخارجية أدى إلى ضرر كبير على الاقتصاد الوطني بسبب جائحة كورونا.
  - الجباية العادية هي السبيل الأمثل لمجرات اقتصاديات الدول المتقدمة.
  - الجباية العادية تعتبر الوسيط الأساسي بين الدولة وتحقيق استراتيجيتها الاقتصادية .
- يمكن القول أن أهمية هذه الدراسة تكمن في الآثار الايجابية العديدة للجباية العادية على الدولة، فالجباية العادية في الجزائر سلاح ذو حدين فمن جهة هي تخدم الدولة في سد احتياجاتها المختلفة، ومن جهة أخرى تخدم المجتمع.

تكمّن أهمية دراستنا في كون الجباية العادية مصدر لتحقيق العدالة الاجتماعية، أين تجعل كل فرد بالمجتمع يعمل بجديّة أين يسدّد واجباته كاملة للدولة مع تحصيله لكامل حقوقه منها، وهذا الأمر سوف ينعكس بصفة ايجابية ومهمة على الاقتصاد الوطني للدولة، لأن هذه الأخيرة سيصبح لديها الكفاءة ذاتي دائم قائم على طاقاتها البشرية الغير منتهية.

### 1.2. أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق العناصر التالية.
- تحديد أهمية الجباية العادية بالنظر إلى مردودها في هيكل الإيرادات العامة.
  - اظهار أهمية الجباية العادية كمصدر دائم ومهم لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المرجوة.
  - ابراز اهم الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية لمجابهة جائحة كورونا والحد من تداعيتها.

### 1.3. منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث قمنا بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة للجباية العامة، كما قمنا بتحليل دور الجباية العادية في دعم الإيرادات العامة للدولة، و في الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على المجتمع ككل، كما تم تدعيم هذا المنهج بالأدوات التالية: القوانين والتشريعات العامة للدولة الجزائرية، الإحصائيات الخاصة بمديرية الضرائب حول مساهمة الجباية العادية في تحسين الوضعية الاقتصادية ودعم المجتمع ككل.

### 2. مراجعة الأدبيات

تمثّل الدراسات السابقة نقطة انطلاق أي بحث جديد، فهي من تلهم الباحث من خلال النتائج التي توصلت لها والفجوات العلمية التي لم تغطها بعد إلى الخروج بأفكار وإشكاليات من المهم معالجتها لدعم البحث العلمي، ولخدم أهداف دراستنا تم إنتقاء أحدثها وأهمها وأقربها لموضوع الدراسة وهي تتمثّل فيما يلي:

أ. **سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا، Les Cahiers du Cread -Vol. 36 - n° 03 2020.** يهدف هذا المقال إلى البحث عن عوامل تطوير الرقمنة في الجزائر باعتبارها إحدى الطرق الفعالة لمجابهة آثار جائحة كورونا، وأحدى ركائز النهوض بالاقتصاد الوطني، اعتمدت الدراسة على تحليل العديد من المؤشرات الهيكلية والاقتصادية والعالمية بالاعتماد على منهجية التحليل الهيكلي، والتي توصلت من خلالها إلى أن الجزائر تعاني من فجوة رقمية كبيرة، ولتدارك هذا النقص يجب أن يتم تحسين حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تسريع التطور التكنولوجي، تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب. **بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآتية والمواكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا سطيف، الجزائر، 2020.** هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا تسببت في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصاد الجزائري الذي تفاقم تأثيره بالجائحة بسبب تدهور أسعار النفط العالمي، أين توصلت الدراسة إلى تئمين السياسة الاقتصادية للجزائر في استجابتها لتداعيات الجائحة، كما أكدت على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد المعتمد في الانتقال بالاقتصاد الجزائري من التبعية للربيع إلى اقتصاد التنويع.

ج. **خالد منه، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد) كوفيد- 19 (في الجزائر، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على الدول المختلفة وبالتحديد الجزائر، أين توصل الباحث في نهاية بحثه إلى أن الجزائر سوف تتحمل عواقب جد ثقيلة على اقتصادها بسبب تفشي فيروس كورونا اذا لم تتخذ الاجراءات الاحترازية الكافية وإذا لم توفر اللقاح، فمن الصعب التحكم في وتيرة الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد.

من خلال ما تم التطرق له في هذه الدراسات يمكننا القول أننا استوحينا اشكالية وفرضية دراستنا من أهدافها وأهميتها، فظاهرة الكوفيد 19 التي مست العالم أجمع أثارت العديد من المواضيع والتساؤلات حول تأثيراتها المختلفة على كل جوانب الحياة المختلفة للدول، الأمر الذي جعل هذا الموضوع جد متداول، لذلك ارتأينا مناقشة موضوعنا من ناحية جباية بهدف ابراز جانب اخر من جوانب تصدي الجزائر لجائحة كورونا.

### 3. الجباية العادية في الجزائر

#### 3.1. مفهوم الجباية العادية في الجزائر

تعد الجباية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دورا أساسيا ومهما في برامج دعم الإصلاح الاقتصادي المرجو. حيث يرتبط مفهوم الجباية العادية بعدة عناصر منها الإتاوة، الرسم، الضريبة، فقد يتحصل الأشخاص الطبيعيين على امتياز بشكل مفرد، فيدفعون مقابل هذا الامتياز إتاوة، كما قد يدفع الفرد إلى الدولة مبلغا من النقود جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة، وهذا يطلق عليه بالرسم، ومع تطور وتغير وظائف الدولة تغيرت طبيعة الرسم وتم إضافة الضريبة التي تستعمل كمورد أساسي لإيرادات الدولة. (ناشد، 2000).

وبالتالي فالجباية العادية هي خليط من الضرائب والرسم المختلفة التي يتم اقتطاعها بالاعتماد على الوعاء الضريبي في اجال محدّدة و وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة لها.

تنقسم الجباية العادية إلى ما يلي:

- أ. الضريبة: اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية بصفة ومن دون مقابل مباشر ومحدد وذلك لضمان تمويل الأعباء العامة للدولة نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية. (قدي، 2011)
- ب. الرسم: مبلغ من المال تجببه الدولة جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة. (العلي، 2007)

ج. الاتاوة: مبلغ من المال يفرض على مالك العقار بنسبة المنفعة التي عادت عليه من الأعمال التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية. (بوزيدة، 2005)

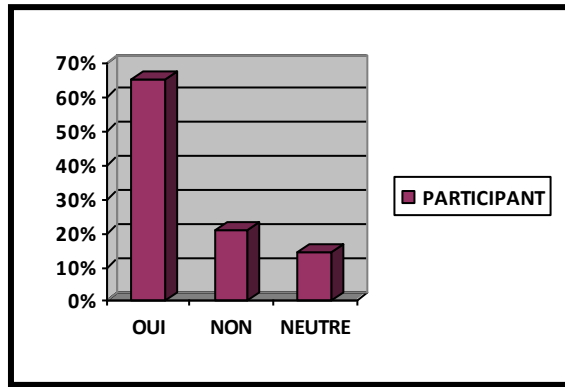
### 3.2. أهمية الجباية العادية في الجزائر

سوف نقوم في هذا الجزء بإبراز مدى أهمية الجباية العادية في توفير الحياة الكريمة للمواطن الجزائري، حيث اننا سوف نبين أهمية الجباية العادية من خلال الاعتماد على استطلاع الرأي الذي قامت به المديرية العامة للضرائب (مديرية العلاقات العمومية والاتصال) في سنة 2019 (والذي يعتبر اخر صبر آراء قد تم القيام به) حول الدور الفعال الذي تلعبه الجباية العادية وبالخصوص الضريبة في تمويل تكاليف الدولة وذلك من خلال ما يلي:

قامت مديرية الضرائب باستطلاع رأي شمل حوالي 460 مشارك والذي تطرق إلى أهمية الضريبة من وجهة نظر المجتمع الجزائري، حيث إن المشاركين في الاستطلاع كانوا من المهنيين والمهتمين بالجبائية ومستجدياتها لان موقع المديرية العامة للضريبة يرصد يوميا الالاف من المهتمين بالجبائية، قوانينها، مراسيمها...الخ.

سوف نقوم فيما يلي بتحليل نتائج استطلاع الرأي الذي تم القيام به على مستوى مديرية الضرائب والذي كان الهدف منه رفع مستوى الوعي حول أهمية الجباية العادية للمجتمع وهذا ما سنبرزه فيما يلي :

أ. هل تعلمون ان الضريبة المحصلة تستثمر في مشاريع الدولة (السكن، الصحة، التربية، النقل...البح). كانت النتائج المتحصلة عليها حول السؤال المطروح كالآتي:



الشكل رقم (01): آراء أفراد مجتمع الدراسة حول دور الضريبة في تمويل تكاليف الدولة. المصدر: المديرية العامة للضرائب.

من الملاحظ أن معظم الاجابات اتجهت نحو الايجابية ما يعادل 65% مما يدل على ان المواطن الجزائري بمستوياته المختلفة واعى بان الضريبة موجّهة لتمويل نفقات عمومية كالطرق، المدارس، المستشفيات، المرافق العامة، الاعانات... الخ، ولكن من الملاحظ ان هناك نسبة رفض وحياد منخفضة و لكن لا يمكن إهمالها تقدّر بـ 21% و 14% على التوالي و هذا أمر لا يجب الاستخفاف به لان المواطن يجب أن يكون واعيا بمدى أهمية الضريبة بالنسبة له لتفادي التهرب الضريبي.

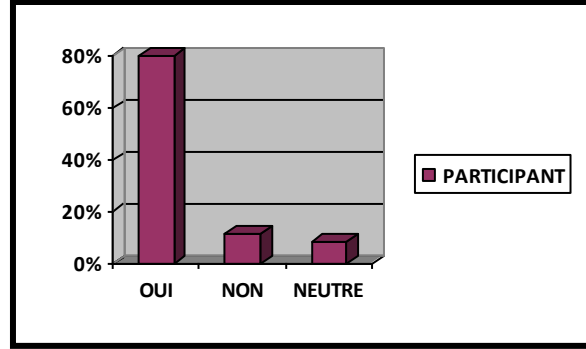
خلال العشر سنوات الأخيرة، بذلت الجزائر جهدا جبّارا لإعادة البناء الوطني بتكفلها بنفقات عمومية كبيرة مصدر الجزء الأكبر منها الضرائب وفيما يلي آخر الاحصائيات التي تبرز جهود الدولة المبذولة في إطار تحقيقها لمشاريعها كما يلي:

جدول 1. إحصائيات الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار تحقيقها لمشاريعها

المجالات	التكاليف
- السكن.	-بلغت الحظيرة الوطنية للسكن في نهاية 2019 ما يقارب 9 900 000 مسكن وبالرغم من الوضع الراهن الذي تعيشه البلاد إلا أن الدولة مستمرة في منح المساعدات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. وقصد تأكيد رغبتها في مواصلة بناء المساكن تبنت الدولة في مخطط عملها برنامج بناء المساكن بطاقة قدرها 1.6 مليون مسكن بمختلف الصنغ. كما التزمت الدولة بتشييد احياء سكنية مدمجة تتوفر على جميع التجهيزات (مدارس، منشآت صحية، مكاتب، مساحات رياضية... الخ
- النقل	-123 000 كلم من الطرقات، 102 10 منشآت فنية، 47 ميناء، 36 مطار.
- الري	-أنجزت الدولة 26 سد مياه بقدره استيعاب اجمالية قدرها 985 مليون متر مكعب، 17 محطة معالجة، 136 خزان، فضلا عن أشغال توسعية وعصرنة المنشآت القاعدية للري، كما تم الانطلاق في مشاريع تحويل المياه في الجنوب أو من الجنوب إلى الشمال.
- الصحة	-تعمل الدولة باستمرار على تعزيز الجانب الطبي في الجزائر، العمل على إنشاء مجتمعات استشفائية كبرى متعددة التخصصات كبرى عبر الوطن خاصة في الجنوب.
- التربية	- تولى الحكومة أهمية كبيرة لهذا الجانب من خلال توفير الوسائل التنظيمية والمالية بصفة معتبرة لفائدة مختلف أطوار النظام الوطني للتعليم، حيث يتلقى أكثر من 9 ملايين جزائري أي ربع السكان التعليم.
- القضاء	-يتمتع هذا الجانب باهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الأغلفة المالية المخصصة لتكوين القضاة وتوسيع شبكة المحاكم والمجالس القضائية و انجاز وتطوير الانظمة المعلوماتية.
- الثقافة	-تسعى الدولة من خلال هذا الجانب إلى تعزيز الهوية الوطنية مع تأكيدات الحضور الدولي للجزائر في الساحة الثقافية العالمية.

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

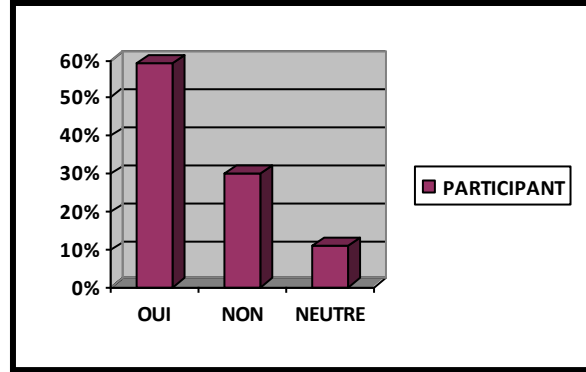
من خلال ما تم عرضه يمكننا القول ان الدولة تقوم بالتصرف فيما تم تحصيله من الجباية العادية في النفقات المختلفة التي تخدم المواطن العادي في كل جوانب حياته.  
 أ. هل تعلمون أن الضرائب التي تدفعونها تخصص لتمويل الجماعات المحلية (البلدية، الولاية، صندوق التضامن).  
 كانت النتائج المتحصّل عليها حول السؤال المطروح كالآتي:



الشكل رقم (02): آراء أفراد مجتمع الدراسة حول دور الضريبة في تمويل الجماعات المحلية.  
 المصدر: المديرية العامة للضرائب.

من بين 460 مشترك في الاستطلاع وجدنا أن الاغلبية الساحقة (80%) على علم بان الضريبة موجهة إلى تمويل الجماعات المحلية، أي بطريقة أخرى إلى المواطن لكنها تمر بطريقة غير مباشرة عبر الجماعات المحلية لكونها الوسيط بين الدولة والمواطن، كما توجد هناك نسب ضئيلة من المشتركين غير مطلعين على هذه المعلومة.

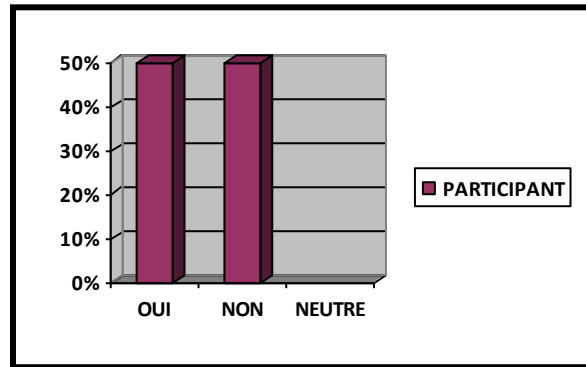
ب. هل تعلمون ان الضرائب التي تدفعونها تخصص لتعويض العمال الاجراء في المصالح العمومية؟  
 كانت النتائج المتحصّل عليها حول السؤال المطروح كالآتي:



الشكل رقم (03): آراء أفراد مجتمع الدراسة حول دور الضريبة في تعويض العمال الاجراء.  
 المصدر: المديرية العامة للضرائب.

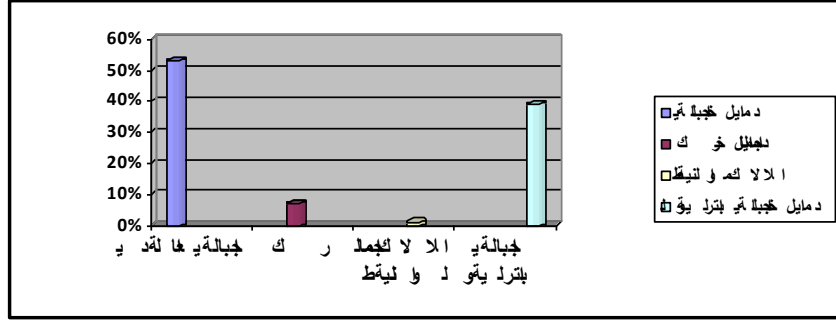
من خلال النتائج الظاهرة أعلاه يمكننا القول أن نسبة الرفض و الحياد المتحصّل عليها مهمة نوعا ما فبالنظر إلى أن 30% من المشتركين غير واعيين بأن الضريبة تدعم العمال الاجراء في المصالح العمومية يعتبر مشكلا كبيرا ، لان هذا الأمر يدل على أنه هناك نقص وعي كبير لدى المواطنين لما تقدمه لهم الضرائب من دعم ، وبالتالي هذا الامر سيكون له تداعيات سلبية عديدة على تحصيل الإيرادات الجبائية.

ج. هل تعلمون أن الضرائب التي تدفعونها تخصص لضمان التضامن الوطني من خلال اعادة توزيع الثروة بين المواطنين؟



الشكل رقم (04): آراء أفراد مجتمع الدراسة حول دور الضريبة في تحقيق التضامن الوطني.  
 المصدر: المديرية العامة للضرائب.

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتبين أن هناك نسب متساوية في الاجابات بين الرفض والقبول وهذا راجع إلى مستوى الفساد الذي كانت تعاني منه الجزائر في العشرية الاخيرة مما أدى إلى فقدان الثقة حول موضوع توزيع الثروة. وبالتالي يمكننا القول أن الجباية العادية تعتبر سلاحا ذو حدين فمصدرها الاساسي هو المواطن الذي يعتبر المسؤول الاول عن دفعها هذا من جهة و تعود بالنفع عليه بالدرجة الأولى من جهة أخرى، فالدولة ما هي إلى مسيرة لها أي تعتمد عليها في تسيير الميزانية و سد احتياجات المواطنين، و ما يؤكد ما توصلنا إليه الاحصائيات التالية:



الشكل رقم (05): الوضعية الاجمالية للتحصيلات الجبائية.  
المصدر: وزارة المالية.

من خلال الاحصائيات المبيّنة أعلاه يتبين أن الجباية العادية أكبر مصدر تحصيل تتحصّل عليه الدولة وهذا يدل على مساهمة المواطنين في تمويل التكاليف العمومية مما يعود لاحقا بالنفع عليهم في حياتهم اليومية، لذلك فالدولة ملزمة بحسن التسيير الجيد لها لان مصدرها الحقيقي هو المواطن و له الحق في ان يسترّدّها بالشكل المناسب.

من خلال ما تم عرضه وجدنا ان الجباية العادية عصب الاقتصاد الوطني، لذلك ارتأت الدولة الاعتماد عليها في الحد من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد والمجتمع ككل وهذا ما سوف نعرضه في هذا الجزء

#### 4. تدابير جبائية استثنائية اتخذتها الجزائر للحد من تداعيات جائحة كورونا

بما أن الجباية العادية متعلّقة بالمواطن بشكل مباشر لأنه المسؤول الأول عن تجميعها وتحصيلها، ونظرا للظروف التي تمر بها البلاد حاليا خاصة فيما يخص اجراءات الحجر الصحي وتعدّد عمليات التحصيل على المواطن، قامت الدولة في هذا الاطار بإعداد الكثير من الاجراءات و التدابير بهدف تسهيل عمليات التحصيل و الحد من النفقات التي تتقل كاهل المواطن و هي كالاتي: (بلاغ عام حول أهم التدابير الجبائية لقانون المالية التكميلي 2020).

أ. تمديد بصفة استثنائية لأجل التصريحات الجبائية والجمركية ودفع الضرائب والحقوق والرسوم المتعلقة بها دون غرامات التأخير. (المادة 35 من قانون المالية التكميلي، 2020).

في اطار تنفيذ البرنامج الوطني للوقاية من مخاطر انتشار فيروس كورونا ومكافحته قام المشرع الجزائري بالتفكير في تمديد اجال الاستحقاق للمتطلبات الجبائية والجمركية المختلفة .

أوضحت المديرية العامة للضرائب أن هذا التدبير يشمل التصريحات الشهرية المتعلقة بشهر فبراير 2020 وما يليه إضافة إلى التصريحات المتعلقة بالفصل الأول والثاني من نفس السنة، كما يشمل التدبير المتخذ من طرف إدارة الضرائب كذلك التصريحات السنوية للنتائج أو المداخيل للسنة المالية 2019 المزمع تقديمها في شهر افريل 2020.

#### ب. الحد من الزيادات والغرامات المتعلقة بجداول فرض الضريبة :

1. فيما يخص جداول فرض الضريبة التي حدّد تاريخ إدراجها في التحصيل ابتداء من تاريخ 22 مارس 2020، أفادت المديرية العامة للضرائب انه سيتم أيضا إلغاء عقوبات التأخير الواقعة على عاتق المكلفين بالضريبة.

2. ومن أجل الاستفادة من هذا التدبير، فإن المكلفين بالضريبة المعنيين مدعون لتقديم طلب إعفاء وقائي موجه لمديرية الضرائب المختصة إقليميا، مع " الإشارة بدقة إلى العقوبات التي تشكل موضوع الطلب."

أضافت المديرية العامة للضرائب انه يمكن للمكلفين بالضريبة الذين يعانون من صعوبات مالية، أن يلتمسوا من قابض الضرائب المختص إقليميا، الحصول على جدول زمني لدفع الضرائب والرسوم المستحقة، وهذا حسب إمكانياتهم المالية أي إعادة جدولة الديون الجبائية والتي تستفيد بخصوصها من رزنامة دفع تصل 36 شهرا مع تخفيض الرسوم.

ج. إعفاء مؤقت من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية للمواد الصيدلانية، المستلزمات الطبية، معدات الكشف، وكذا لوازم وقطع الغيار لهذه المعدات التي تهدف إلى مواجهة وباء كورونا. (المادة 3 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020).

تضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 تدابير استثنائية لتمويل السوق الوطنية بكل المستلزمات الطبية الذي تحد من جائحة كورونا من معدات طبية، أدوية، معدات الكشف وقطع غيار المعدات الطبية... الخ، وذلك عبر تقديم الاعفاء المؤقت من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية بخصوص كل عمليات الاستيراد ذات العلاقة . ينتهي العمل بموجب هذا القانون حالما يتم الاعلان الرسمي عن زوال جائحة كورونا.

د. الرفع من مستوى الاعانات الانسانية والهبات المسموح بها جبايا لصالح المؤسسات و الجمعيات ذات الطابع الانساني. ( المادة 11 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020)

بههدف تشجيع المبادرات الانسانية و التضامنية للمتعاملين الاقتصاديين قام المشرع الجزائري بالرفع من مستوى الاعانات والهبات القابلة للخصم في تحديد الربح الجبائي الصافي الخاضع للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الاجمالي والمقدمة نقدا أو عينا لصالح المؤسسات و الجمعيات ذات الطابع الانساني من 1 000.00 000 دج إلى 2 000.00 000 دج.

ه. إلغاء الضريبة على المداخيل التي تقل او تساوي 30 ألف دينار: (المادة 104 من قانون المالية التكميلي 2020)

دمن أبرز القرارات التي تستهدف إنقاذ المهن الأكثر تضرراً من الإجراءات الاحترازية الخاصة بجائحة كورونا إلغاء الضريبة على المداخيل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار ابتداء من مطلع شهر جوان 2020، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة ألفي دينار جزائري أي انه أصبح 20 000.00 دج ، وكذا إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة.

## و. تمديد في أجل تسديد فواتير الخدمات المختلفة (الماء والكهرباء، الغاز، الانترنت.. الخ).

استفادت كل المؤسسات الاقتصادية كذلك المواطنين من تأجيل مدته ستة أشهر لدفع الفواتير التي تخص الخدمات المختلفة والغاء الغرامات المتعلقة بها و هذا ليتمتع المواطن أثناء فترة الحجر الصحي بشئى الخدمات.

## ز. تعويضات للمكلفين بالضريبة:

في اخر تصريحات المديرية العامة للضرائب و التي قالت فيه بان المكلفين الذين قاموا بدفع غرامات التأخير التي تخص تصريحاتهم الشهرية او السنوية أو تلك التي تخص أي جداول ضريبة أو عقوبات مسبقة و التي تم تسديدها من شهر فيفري 2020 إلى حد الان هي محل تعويض من طرف الإدارة الجبائية، و مع على المكلفين إلا القيام بتقديم طلب التعويض لإدارة الضرائب التابعة لهم و هذا يعتبر من أهم التسهيلات التي تبذلها الدولة في ظل التخفيف من سلبات جائحة كورونا على المكلفين.

## ح. التمديد في أجل دفع الضريبة الجزافية: (التعليمية رقم 08 المتعلقة بتدابير الدعم لصالح دافعي الضرائب)

قد تم إلغاء عقوبات التأخير التي تخص التصريح بالضريبة الجزافية G12 و التي كان مقررا أن يكون 16 اوت الفارط أخر اجل للدفع أين تم تمديد أجل استحقاقها سابقا ، حيث طبقا للتعليمية رقم 08 الصادرة بتاريخ 16 اوت 2020 المتعلقة بتدابير الدعم لصالح دافعي الضرائب الذين يواجهون صعوبات مالية تم تمديد أجل دفعها مع إلغاء غرامات التأخير إلى أجل غير محدد.

## ط. منح مساعدة مالية لأصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا: (المرسوم التنفيذي 20-2020-211)

نصت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30 جويلية 2020 من الجريدة الرسمية العدد 44 على تحديد مبلغ المساعدة المالية بـ30 ألف دينار جزائري شهريا، وبتدفع لمدة 3 أشهر تعويضا عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي لدى المديرية الولائية، كما أنهم لا يخضعون للضريبة ولا اشتراكات الضمان الاجتماعي كتعويض لإجراءات الحجر الصحي.

كما قام رئيس الجمهورية في اخر اجتماع له في السنة الحالية بحث الطاقم الوزاري على العمل على تحقيق النقاط التالية :

ي. الحد من استيراد كل ما هو وطني: بهدف تشجيع الاقتصاد الوطني.

ك. العمل على الحد من السوق الموازية.

ل. الحد من البيروقراطية .

م. العمل على انعاش الزراعة.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في صيغة « start up » من أهم ما تقوم به الدولة لدعم الاقتصاد الوطني بشكل عام والشباب بشكل خاص و من أهم ما تقدمه لهذه الفئة من دعم يتجسد في الامتيازات الجبائية الممنوحة لأصحاب هاته المؤسسات والمتمثلة فيما يلي :

## ص. تشجيع الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة في شكل المؤسسات الناشئة: « Start up » مرسوم تنفيذي رقم 20-254(2020).

قد أبدت الحكومة الجزائرية في الأونة الأخيرة، اهتماما كبيرا بدعم الشباب الباحث على خلق مؤسساته الصغيرة و المتوسطة، أو ما يعرف بـ"المؤسسات الناشئة"، التي لقيت العديد من الصعوبات في فرض نفسها في السوق الجزائرية، وهذا لغياب الاطار القانوني الخاص بها للعديد من السنوات إلى غاية سنة 2020 أين تم ابراز أهميتها و دورها في الجريدة الرسمية العدد 55.

جاء قانون المالية لسنة 2020 و قانون المالية التكميلي بتدابير و تحفيزات جبائية جديدة لفائدة اصحاب المؤسسات الناشئة وذلك من خلال ما يلي:

- الاعفاء من ضريبة الدخل الإجمالي، الضريبة على أموال الشركات ، الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد تاريخ الشروع في النشاط، بالإضافة إلى أن الإعفاء يشمل أيضا التجهيزات التي تقتنيها الشركات الناشئة قصد إنجاز مشاريعها الاستثمارية اعتبارا أنها لن تكون خاضعة للرسم على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية.

- كما أن الشركات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ستكون معفية عن دفع الضرائب كذلك.

هذه الاعفاءات تساعد صغار المستثمرين على الوقوف بمؤسساتهم إلى حين يكونون مؤهلين لدفع مستحققاتهم الجبائية اللازمة ، و هذا النوع من الاستثمارات يحرك عجلة الاقتصاد خاصة في ظل الظروف الحرجة التي تعيشها البلاد في ظل فيروس كورونا.

## 5. النتائج

من خلال ما قمنا بعرضه في فحوى البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. من خلال سبر الآراء الذي تم القيام به على مستوى المديرية العامة للضرائب وجدنا أنه هناك وعي كبير حول أهمية الجباية العادية في دعم الميزانية العامة للدولة.
2. من خلال الاحصائيات المعروضة في الدراسة نجد ان الدولة الجزائرية تسخر كل ما تحصله من موارد الجباية العادية في خدمة المجتمع ( الصحة، التعليم، الامن،.... الخ).
3. احتوى قانون المالية 2020 و قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على العديد من الامتيازات الجبائية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار و تخفيف العبء الضريبي إلى أقل قدر ممكن .
4. احتوى قانون المالية لسنة 2020 و قانون المالية التكميلي له تسهيلات مهمة في مواعيد استحقاق الضرائب ، مع الحد من عقوبات و غرامات التأخير التي حصلت نتيجة الحجر الصحي.
5. من أهم ما جاء به قانون المالية لسنة 2020 رفع مستوى الاعانات المسموح بخصمها من الأرباح جبائيا كسبيل مهم لمجابهة سلبات فيروس كورونا على المجتمع.
6. تبنت الدولة العديد من المبادرات الانسانية بتقديم الاعانات اللازمة للمتضررين من جائحة كورونا خاصة ذوي المهن الحرة.
7. تسعى الدولة إلى دعم الاستثمارات الصغيرة و الجديدة للشباب « Start up » عبر تقديم امتيازات جبائية مهمة و لمدة زمنية معتبرة.

## 6. المناقشة

من النتائج المتوصل لها يمكننا أن نقول انها كلها تصب في فكرة أن الجزائر استطاعت و من خلال ما قدمته من تسهيلات و تحفيزات جبائية من الحد من سلبات جائحة كورونا ، خاصة فيما يخص امتصاص غضب المجتمع بطبقاته المختلفة ، فمن خلال ما عاشه هذا الأخير من اجراءات الحجر الصحي الصارمة و انقطاعه بطريقة سريعة و بدون سابق انذار عن ممارسات أنشطته اليومية سواء كانت شخصية أو تجارية أدى به الأمر إلى انقطاع في مداخله اليومية مما أثر على مستوى معيشته و بالتالي كان قرار تأجيل مواعيد دفع الضرائب في محله مع الغاء الغرامات و العقوبات المتعلقة بفترة الكوفيد و ما قبلها، بالإضافة إلى تقديم الدعم المناسب إلى الجهات المتضررة من انقطاع دخلها الذي كانت تحصل عليه بشكل يومي .

كل الامتيازات و التسهيلات الجبائية التي قامت بها الدولة تصب في صالح المجتمع و الدولة كذلك فكلاهما مستفيد، فمن ناحية سوف تحصل الدولة كل ديونها الجبائية اتجاه المكلفين بالضريبة هذا من جهة كما أن المكلفين بالضريبة سوف يستفيدون من امتيازات و تمديدات تسمح لهم بالوفاء بواجباتهم الجبائية

دون وجود ضرر من جهة أخرى. كما أن تحصيل الدولة لإيراداتها الجبائية سوف يدعم المجتمع و يخرجها من الأزمة الصحية التي يعيشها مما يجعل عجلة الإيرادات و المصاريف تسير بشكل متوازن.

وبالرغم من ذلك، فإننا نجد دراسات سابقة فإننا نجد دراسات تكمل ما تطرقت له هذه الأخيرة ، فبالحديث عن الرقمنة و تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال فيمكننا القول أن الجباية تعتمد عليها بشكل كبير خاصة في إطار رقمنة القطاع الضريبي حالياً، لذلك يمكن القول أن أهداف هذه الدراسة تخدم أهداف دراستنا و تكملها ، كم أننا نتفق معهم فيما يخص حث الدولة على تفعيل قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لدورها الفعال في مجابهة جائحة كورونا. أما فيما يخص الدراسة التي قام بها الدكتور بولعراش فيمكننا القول أن دراستنا جزء لا يتجزأ منها ، خاصة في النقطة التي تخص اعتماد الجزائر حالياً على النموذج الاقتصادي الجديد الذي يعتبر الإصلاح الجبائي أحد أهم مكوناته ، فكل ما تقوم به الدولة من تسهيلات و امتيازات جبائية ماهي إلا سياسة اقتصادية جديدة تسعى من خلالها إلى الحد من تداعيات جائحة كورونا إلى أقل مستوى ممكن .

وبالعودة إلى دراسة الباحث خالد منه فأنا لا نتفق معه في أن الجزائر غير قادرة على التصدي لتداعيات جائحة كورونا ، فبالرغم من أن البلاد تمر بوضع اقتصادي حرج نوعاً ما خاصة بعد إجراءات الحجر الصحي و انخفاض سعر النفط ، إلا أنها تسعى جاهدة إلى الحد من الآثار السلبية للفيروس و ذلك من خلال تفعيل دور الجباية العادية .

نشير أخيراً إلى أن دراستنا تتفق نوعاً ما إلى الإحصائيات اللازمة حول تداعيات جائحة كورونا على القطاعات المختلفة و هذا لعدم توفرها بشكل كبير و موثوق

## 7. الخاتمة

و كختام لما تم تقديمه في الدراسة يمكننا القول أننا استطعنا من خلال ما قمنا بعرضه من نقاط أن فرضية الدراسة التي لم اقتراحها صحيحة ، حيث أن اشكالية دراستنا كان تدور حول : كيف تقوم الجزائر بالحد من تداعيات جائحة كورونا جبانياً؟ وكانت فرضيتنا تقول: أن الجزائر تقوم بالحد من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد و المجتمع بتقديم التسهيلات الجبائية الممكنة، و هذا حقاً ما لمسناه في ردود فعل الدولة عبر ما أصدرته من قوانين و قرارات و تعليمات جبائية تهدف إلى الحد من تداعيات جائحة كورونا على المجتمع.

وبالرغم من ذلك، فإننا نجد دراسات تكمل ما تطرقت له هذه الأخيرة ، فبالحديث عن الرقمنة و تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال فيمكننا القول أن الجباية تعتمد عليها بشكل كبير خاصة في إطار رقمنة القطاع الضريبي حالياً، لذلك يمكن القول أن أهداف هذه الدراسة تخدم أهداف دراستنا و تكملها ، كم أننا نتفق معهم فيما يخص حث الدولة على تفعيل قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لدورها الفعال في مجابهة جائحة كورونا. أما فيما يخص الدراسة التي قام بها الدكتور بولعراش فيمكننا القول أن دراستنا جزء لا يتجزأ منها ، خاصة في النقطة التي تخص اعتماد الجزائر حالياً على النموذج الاقتصادي الجديد الذي يعتبر الإصلاح الجبائي أحد أهم مكوناته ، فكل ما تقوم به الدولة من تسهيلات و امتيازات جبائية ماهي إلا سياسة اقتصادية جديدة تسعى من خلالها إلى الحد من تداعيات جائحة كورونا إلى أقل مستوى ممكن .

وبالعودة إلى دراسة الباحث خالد منه فأنا لا نتفق معه في أن الجزائر غير قادرة على التصدي لتداعيات جائحة كورونا ، فبالرغم من أن البلاد تمر بوضع اقتصادي حرج نوعاً ما خاصة بعد إجراءات الحجر الصحي و انخفاض سعر النفط ، إلا أنها تسعى جاهدة إلى الحد من الآثار السلبية للفيروس و ذلك من خلال تفعيل دور الجباية العادية .

نشير أخيراً إلى أن دراستنا تتفق نوعاً ما إلى الإحصائيات اللازمة حول تداعيات جائحة كورونا على القطاعات المختلفة و هذا لعدم توفرها بشكل كبير و موثوق

## المراجع

- حميد بوزيدة، (2005)، جباية المؤسسات، الجزائر.
- سوزي عدلي ناشد، (2000)، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، مصر.
- عادل فليح العلي، (2007)، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد المجيد قدي، (2011)، دراسات في علم الضرائب، دار جريب للنشر والتوزيع، الأردن.
- المديرية العامة للضرائب، (2020)، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، بلاغ عام حول أهم التدابير الجبائية لقانون المالية التكميلي، الجزائر.
- قانون المالية التكميلي المؤرخ في 04 جوان 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، الجزائر.
- المادة 35 من قانون المالية التكميلي، مرجع سابق.
- المادة 3 من قانون المالية التكميلي، مرجع سابق.
- المادة 11 من قانون المالية التكميلي، مرجع سابق.
- المديرية العامة للضرائب، (2020)، التعليم رقم 08 المتعلقة بتدابير الدعم لصالح دافعي الضرائب.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30 جويلية 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الجزائر، ص
- المادة 104 من قانون المالية التكميلي، مرجع سابق.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر، حاضنة أعمال تحديد مهامها تشكيلها و سيرها.